الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.16

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
23 January 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد يوحنا (نائب الرئيس) . . . . . (نيجيريا)

المحتويات

البند ٢١ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(ب) العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(ج) التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

11-55496X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظراً لغياب السيد عبد المؤمن (بنغلاديش)، تولى السيد يوحنا (نيجيريا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٢١ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع) (A/66/187)

(أ) **دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل** (تابع) (A/66/223)

(ب) **العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية** (تابع) (A/66/208)

(ج) **التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل** (تابع) (A/66/220)

١ - **السيد باندارين** (المدير العام المساعد، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قال، رداً على الأسئلة التي أثيرت في الجلسة السابقة، إن اليونسكو تقترح تنظيم مؤتمر دولي بشأن الثقافة والتنمية لأن الثقافة أصبحت مكوّناً هاماً لأنشطة وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة. وسيساعد هذا المؤتمر على تشكيل شراكات فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات العامة والخاصة، ضمن جملة أمور، كما سيشجع على تحليل ومناقشة كيف يمكن للهيئات المعنية المساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أنه سينظر إلى الثقافة ليس كغاية في حد ذاتها، وإنما كأداة للتنمية المراعية للثقافة. وتبحث اليونسكو بهمة عن شريك يدعم معظم تكاليف هذا الحدث.

٢ - **السيد جافديكار** (الهند): قال إنه بينما حققت العولمة، كنظام اجتماعي واقتصادي، منافع هائلة لشعوب العالم، إلا أن تحرير الاقتصاد يجب أن يقترن بتدخل إيجابي من جانب الدول بغية تمكين الضعفاء والمهمشين من الحصول على هذه المنافع. وأضاف أن منافع العولمة لم تقسّم بطريقة غير متكافئة فحسب، ولكن العولمة جلبت أيضاً عدم الاستقرار والتباين الاقتصادي. فالأزمة المالية والاقتصادية العالمية تعد أحد مظاهر العولمة في أسوأ صورها. ومع أن بلدان العالم النامي كانت الأقل مسؤولية عن هذه الأزمة، إلا أنها أصبحت ضحيتها الرئيسية. ولهذا، يجب أن تكون الإدارة العالمية ديمقراطية، وخاضعة للمساءلة، وشفافة.

٣ - وقال إن البناء الاقتصادي والمالي العالمي محمَّل فوق طاقته لغير صالح بلدان العالم النامي ويحتاج إلى إصلاح عاجل. وفي هذا السياق، تطالب الهند بالتنفيذ المبكر لحزمة إصلاحات البنك الدولي ذات المرحلتين لتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها، وقرار مجلس محافظي صندوق النقد الدولي بتحويل ٦ في المائة من أنصبة الحصص للبلدان النامية. وهذا القرار الأخير يحتاج بصورة عاجلة لبيئة دولية تفضي إلى القضاء على الفقر. وفي هذا السياق، من الضروري إحراز تقدم في جولة الدوحة، وفي المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، وفي إجراء إصلاح شامل لمؤسسات بريتون وودز.

٤ - وفي مجال التجارة، أُضيرت البلدان النامية بصورة خطيرة بسبب الإعانات الحاشدة التي تغدقها البلدان المتقدمة، وعلى الرغم من القوانين التجارية الدولية القائمة، إلا أنها تواجه حواجز فعلية مثل النظم غير المواتية الخاصة بطرق الوصول إلى الأسواق، فضلاً عن حواجز أخرى. وينبغي للأمم المتحدة أن تتولى مسؤولية الجمع بين العولمة والمساواة.

٥ - **السيد كانسيلا** (أوروغواي): رحب بتقرير الأمين العام (A/66/220) الذي شدد على أهمية التعاون الدولي بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل. وأورغواي، بوصفها واحدة من هذه البلدان، لا تزال تواجه تحديات خطيرة تتعلق بجملة أمور من بينها تنويع الإنتاج والابتكار التكنولوجي. ولهذا فإن استمرار الدعم من جانب منظومة الأمم المتحدة يعد حاسماً لخططها الوطنية من أجل القضاء على الفقر. كما أن تعزيز

القدرات المؤسسية الوطنية في مجالات التخطيط، والتقييم، وإدارة السياسات العامة يعد على نفس القدر من الأهمية.

٦ - وأضاف أن لدى منظومة الأمم المتحدة دوراً أساسياً تقوم به في البلدان المتوسطة الدخل؛ وتلتزم أوروغواي بتعزيز تنسيق المنظومة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنها تشارك في مبادرة ''توحيد الأداء''، بوصفها واحدة من البلدان الخمسة الرائدة. غير أنه أعرب عن قلقه من استخدام متوسط دخل الفرد لتصنيف الدول كوسيلة لتوجيه عملية التنمية، لأنها تتجاهل طبيعة التنمية المتعددة الأبعاد. فبدلاً من ''النهج الواحد المناسب للجميع''، طالب بنهج جديد للتعاون يضع في اعتباره الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل مثل بلده.

٧ - **السيد فايسليدر** (كوستاريكا): قال إنه نظراً لأن المجتمع الدولي يركز على أفقر بلدان العالم، فإن البلدان المتوسطة الدخل تواجه انخفاضاً كبيراً في الدعم المالي والتقني الذي تتلقاه؛ ونتيجة لذلك، أُصيب كثير منها بالانتكاس في مجال التنمية. ولهذا، فإنه يلزم نظام شامل للتعاون الدولي من أجل دعم البلدان المتوسطة الدخل عن طريق عملية التنمية. وينبغي تحديد آليات الدعم الأكثر فاعلية عن طريق التحليل والمناقشة، وأن تستند إلى تولي زمام المسؤولية الوطنية، والتنسيق، والإدارة القائمة على النتائج، والمساءلة المتبادلة. وينبغي أن تكون العملية بمثابة شراكة حقيقية تهدف إلى نقل المعرفة وبناء القدرات، وينبغي تحديد مبلغ المعونة على أساس احتياجات البلد المتلقي وليس على أساس مؤشرات اقتصادية من قبيل متوسط دخل الفرد.

٨ - ومن الضروري أيضاً تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقال إن الخبرة التي تجمعت لدى الوكالات والكيانات المتعاونة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتيح طائفة واسعة من الخيارات وأفضل الممارسات. وينبغي للبلدان المتلقية لمثل هذه المساعدة أن تشارك في هذه العملية بصورة دينامية لضمان مواءمة الدعم مع احتياجاتها المحددة.

٩ - **السيدة نتيام - أهيا** (غابون): قالت إن غابون تستخدم بالفعل الألياف الضوئية، كما حصلت على تكنولوجيات متقدمة بغية تعزيز التنمية. وقد أنشأت وزارة مسؤولة عن الابتكار التكنولوجي، وأنشأت مركزاً للبحث في مجالي العلم والتكنولوجيا، وأنشأت وكالة للفضاء ومرصداً مخصصاً للرصد البيئي.

١٠ - وبناءً على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تُستخدم شبكات الهواتف الخلوية للوقاية من الأمراض والعلاج. وتعد السياسة التعليمية في مجالات العلم والتكنولوجيا محايدة جنسانياً. وأخيراً تحبذ غابون توسيع دائرة الشركاء المساهمين في بناء القدرة العلمية والتكنولوجية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون المتعدد الأطراف بتوجيه من الأمم المتحدة.

١١ - **السيد فرنانديز - أرياس منويزا** (اسبانيا): قال إن احترام التنوع الثقافي يعد أحد الأولويات الشاملة للخطة الرئيسية للتعاون الاسباني. ومن منظور الحقوق، تعد الثقافة أساسية للتنمية البشرية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - وأضاف أن نصف سكان العالم تقريباً من الفقراء الذين يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل. ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يمكن لمثل هذه البلدان أن تصبح بمثابة قاطرة للنمو عن طريق إحداث تأثير مضاعف على البلدان الأقل تقدماً كل في إقليمها. ولمضاعفة مثل هذا التأثير، ينبغي للبلدان المتوسطة الدخل مواصلة الحصول على الدعم من البلدان المتقدمة. ولا يتعين بالضرورة أن تكون المعونة المقدمة على شكل مساعدة إنمائية رسمية، بل يمكن أن تشمل نقل التكنولوجيا، أو المساعدة التقنية، أو الدعم المالي الواجب السداد.

١٣ - وقال إن التعاون المتعدد الأطراف يجب أن يقوم على الأولويات والمبادئ التي وردت في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا، ويجب أن يراعي التوازنات الإقليمية. وتركيز المساعدة الإنمائية الرسمية في أقل البلدان نمواً ينبغي ألا يحرم البلدان المتوسطة الدخل من المعونة، فهذا في الواقع يعد بمثابة عقاب لها لسعيها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - **السيدة لونا** (المكسيك): قالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة جهوده لضمان تنفيذ برنامج التنمية والوفاء بالالتزامات الدولية، مع تعزيز الثقافة، والتعليم، والتنمية العلمية والتكنولوجية. وتعمل المكسيك بصورة وثيقة مع البلدان المتوسطة الدخل لاجتذاب وتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى سبيل المثال، فإن الوكالة المكسيكية للتعاون والتنمية على المستوى الدولي، والتي أُنشئت مؤخراً، تسعى للمساهمة في الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة وتشجيع مثل هذه الجهود في الخارج عن طريق جملة أمور من بينها برامج التدريب التقني والتنمية العلمية التي تنفذ مع بلدان الجنوب. وتعتبر حكومتها مثل هذا العمل مكملاً لأشكال المساعدة الإنمائية الرسمية والأنشطة المتعلقة بالتنمية التي تقوم بها وكالات وبرامج الأمم المتحدة.

١٥ - وشددت في ختام كلمتها على أهمية زيادة التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتوسطة الدخل.

١٦ - **السيد فوده ندي** (الكاميرون): قال إن إشارة تقرير الأمين العام إلى التصنيف الذي استخدمه البنك الدولي توضح أن الأمم المتحدة لم توجه للبلدان المتوسطة الدخل الاهتمام الذي تستحقه. فلا يزال العديد من هذه البلدان يواجه تحديات مختلفة، ونظراً لنسيجها الاقتصادي الهش، فإن بعضها قد يتراجع إلى فئة البلدان المنخفضة الدخل ما لم يتم عمل شيء ما.

١٧ - ولهذا ينبغي لوكالات الأمم المتحدة تزويد البلدان المتوسطة الدخل بكتلة حرجة من الموارد، وينبغي أن توائم استراتيجياتها لتناسب الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان. ومع إقراره بأن الزراعة، والصناعة، والتجارة ينبغي أن تكون محور التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، قال إنه من المهم أيضاً تهيئة بيئة تفضي إلى الاستثمار الأجنبي وسياسات من شأنها أن توفر الوظائف للشباب وللمعرضين.

١٨ - وشدد في ختام كلمته على الأهمية التي تعلقها حكومته على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعلى الدور الحاسم الذي يمكن أن تقوم به الوكالات والصناديق والبرامج لتعزيز هذا التعاون.

١٩ - **السيد ميلانوفيتش** (صربيا): قال إن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كثيرة في جهودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛ ولهذا، فإن الدعم الدولي الذي يتناسب مع أولوياتها الوطنية، وسياساتها واحتياجاتها الإنمائية يعد على جانب كبير من الأهمية. وهناك قدر كبير من التنوع فيما بين البلدان المتوسطة الدخل، ولهذا فإن الطرق المستخدمة لتصنيف البلدان ليست كاملة. وعلى سبيل المثال، فإن متوسط دخل الفرد لا يعبّر عن طبيعة التنمية المتعددة الأبعاد. وبالمثل، فإن المعيار المستخدم لقياس مؤشر التنمية البشرية يعد أقل اكتمالاً. ولهذا فإن أي استعراض لطرق التصنيف ينبغي أن يضع في اعتباره جميع العوامل ذات الصلة.

٢٠ - وأضاف أن صربيا على الرغم من أنها حررت تجارتها في المنتجات الصناعية والزراعية، لا تزال تواجه معدلات بطالة عالية. فالنمو الاقتصادي لهذا البلد يعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض. وعلاوة على ذلك، فإن

التخلي عن الصناعة يعد مشكلة خطيرة. غير أنه في إطار ميثاق الاستثمار لجنوب شرق أوروبا، استخدمت أداة جديدة تمثل لمعايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتقييم بيئة السياسات من أجل القيام بأعمال تجارية واجتذاب للاستثمار. وقال إن قرار المفوضية الأوروبية الأخير بالتوصية بمنح صربيا وضع البلد المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يسهم في استقرار هذا البلد، كما أن توقع أن تصبح صربيا عضواً في منظمة التجارة العالمية في المستقبل القريب من شأنه أن يواصل تحسين بيئة الأعمال التجارية.

٢١ - **السيد كرير** (ليبيا): قال إنه على الرغم من أن العولمة تمثل فرصاً وكذلك تحديات، إلا أن من الواضح أن البلدان النامية قد استفادت منها. وأضاف أن المجتمع الدولي تقع عليه مسؤولية العمل لتحقيق عولمة عادلة وأكثر إنصافاً تستطيع فيه البلدان النامية أن تكون شريكاً فعالاً. وينبغي اتخاذ خطوات لضمان الاستقرار الاقتصادي الدولي، وتمكين البلدان النامية من إقامة مؤسسات اقتصادية قوية، ودعم جهود التنوع للبلدان المصدّرة للسلع الأساسية. وفي الوقت نفسه، فإنه يلزم إجراء إصلاحات مؤسسية تقوم على مراعاة الأولويات الإنمائية للبلدان النامية. وأضاف أن كثيراً من البلدان النامية تعجز عن وضع استراتيجيات وطنية مترابطة بسبب التزاماتها الدولية.

٢٢ - ولدى التكنولوجيا السليمة بيئياً دور تقوم به للقضاء على الفقر، ومكافحة الأمراض، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التعليم، وحماية البيئة، وجذب الاستثمار. وينبغي اتخاذ إجراءات لتشجيع حصول البلدان النامية على التكنولوجيا، وتعزيز استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وتوفير التدريب التكنولوجي، وتحسين قطاعاتها الخدمية.

٢٣ - وهناك حاجة ماسة إلى سد الفجوة الرقمية من أجل التصدي للتحديات التي تواجه بلدان العالم النامي. وقال إنه لا يمكن استخدام حقوق الملكية الفكرية كمبرر لزيادة تكاليف نقل واستخدام التكنولوجيا. ويجب تمكين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من متابعة وتنفيذ توصياتها.

٢٤ - **السيد وولف** (جامايكا): قال إن مجموعة البلدان المتوسطة الدخل تضم، ليس فقط اقتصادات كبيرة شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً على الرغم من الأزمة المالية، وإنما اقتصادات أصغر حجماً أيضاً واجهتها سلسلة من الأزمات. وأضاف أن مستويات الفقر العالية بصورة مستمرة، وزيادة الاعتماد على صادرات السلع الأساسية، وهي سمة البلدان المتوسطة الدخل في الجماعة الكاريبية، قد تفاقمت بسبب كونها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعرّضها لطائفة واسعة من التحديات البيئية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، والآثار السلبية لتغير المناخ.

٢٥ - وقال إن التحدي الأكثر إلحاحاً والذي يمثله تصنيفها كبلدان متوسطة الدخل هو ما ترتب عليه من خفض لفرص حصولها على التمويل التساهلي وتخفيف عبء الديون. وفي هذا السياق، فإن ارتفاع معدلات الديون بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي يحد من نطاق ونوعية الخدمات العامة التي يمكن أن تقدمها الحكومة، وسيظل يعرقل جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية. وغالباً ما تكون البلدان الأكثر تعرضاً هي الأكثر تضرراً. ولهذا فإن الأمر يحتاج إلى مواءمة المعايير المستخدمة لتصنيف البلدان على نطاق المنظومة وتقرير مخصصات الموارد بغية تزويد البلدان المتوسطة الدخل بفرص متزايدة للحصول على التمويل التساهلي.

٢٦ - وطالب المجتمع الدولي في ختام كلمته بالعودة إلى نهجه تجاه مسألة قدرة البلدان المتوسطة الدخل على مواصلة

تحمّل الديون، مضيفاً أن حجم التعرض في منطقة البحر الكاريبي يمثل سبباً كافياً للاعتراف بالاحتياجات الخاصة لهذه البلدان بوصفها مجموعة من البلدان الصغيرة، والمعرّضة، والمثقلة بالديون، والمتوسطة الدخل.

٢٧ - **السيد لكحل** (تونس): قال إن العولمة كانت لها تأثيرات مختلفة على الاقتصادات المختلفة. فقد استفادت بعض الدول بينما عانت دول أخرى من عدم التكافؤ. وفي تونس، على سبيل المثال، وصلت نسبة البطالة بين الشباب إلى ٣١ في المائة. وللتخفيف من مظاهر عدم التكافؤ هذه، من الضروري وجود بيئة دولية تفضي إلى النمو الاقتصادي المستدام وتوفير الوظائف، إلى جانب تنسيق أكبر للسياسات.

٢٨ - وأضاف أنه يؤيد في هذا الصدد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/66/223)، وخاصة التوصية المتعلقة بتعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة، وإيجاد سبل لتحسين تدفق التحويلات وتخفيض تكلفتها.

٢٩ - ولكي تكون العولمة منصفة، ينبغي أن تحترم التقاليد الثقافية للشعوب وهويتها. وأضاف أن تونس تؤيد تنظيم اليونسكو لمؤتمر بشأن الثقافة والتنمية لبحث مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بنشاط التسويق المحلي والدولي للسلع والخدمات الثقافية. ويجب مواصلة إدماج الثقافة في أنشطة وكالات الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية والبرامج الإطارية للمنظمة، بالتشاور مع السلطات الوطنية.

٣٠ - ونظراً لأن العلم والتكنولوجيا أساسيان بالنسبة للتنمية، فإنه يحث جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان المتقدمة والناشئة والقطاع الخاص على تسهيل حصول البلدان النامية على التكنولوجيا والدراية الفنية، ونقل مثل هذه المعرفة ونشرها بغية سد الفجوة التكنولوجية والرقمية. وينبغي لمثل هذا التعاون التكنولوجي أن يساعد على تطوير منتجات وطنية مبتكرة وتسويقها على نطاق دولي.

٣١ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): شدد على أهمية التصدي لعدم التكافؤ في الدخل، مشيراً إلى أنه من الصعب تقييم الحالة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل - وكثير من سكانها لا يدخلون ضمن الفئة المتوسطة الدخل - عن طريق مؤشر وحيد. فينبغي للمجتمع الدولي ألا يعتمد على الدخل القومي الإجمالي أو متغيرات أخرى تقوم على النقد، بل ينبغي تحديد طرق بديلة لقياس الفقر من أجل وضع طبيعة هذه الظاهرة المتعددة الأبعاد في الاعتبار.

٣٢ - وأضاف أنه يؤيد تماماً التوصية (A/66/220، الفقرة ٥٢) التي تطلب من منظومة الأمم المتحدة إعداد إطار أكثر تحديداً للسياسات العامة فيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل، مضيفاً أن استراتيجيات التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً ينبغي أن تنفذ عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أو نُهج أخرى تتوافق مع السياسات والاحتياجات الإنمائية للبلدان المعنية.

٣٣ - **السيد حمزة** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال، مؤيداً البيان الذي ألقته نيبال نيابة عن مجموعة أقل البلدان نمواً، إن العولمة في أفريقيا لم تفشل فقط في تحقيق المنافع المتوقعة، وإنما أضرّت في الواقع بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً لأنها تساعد البلدان المتقدمة على الوصول بسهولة إلى موارد البلدان النامية. ومن المؤسف أن هذه البلدان الأخيرة لم تشارك بفاعلية في وضع الشروط التي بموجبها تُستغل مواردها.

٣٤ - وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على البُعد الاجتماعي للعولمة؛ وينبغي النظر إلى الوظائف، والصحة، والتعليم، ليس كنواتج فرعية، وإنما كأهداف رئيسية لعملية العولمة.

٣٥ - ففي أفريقيا، لا تزال الديون الخارجية عند مستويات لا يمكن تحمّلها. وينبغي للتمويل الجديد لأغراض التنمية

ألا يضاف إلى عبء الديون قدر المستطاع، بل ينبغي استخدام كل سنت يتحقق داخلياً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦ - وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالتجارة، لا تزال القارة تحت رحمة الأسواق العالمية للسلع الأساسية، وسيطرة وجشع الشركات المتعددة الجنسيات. وفي حين أن اقتصاد السوق المفتوح يعد من الناحية النظرية أفضل من اقتصاد السوق المغلق، إلا أنه يجب أن يترجم إلى حياة أفضل للسكان.

٣٧ - **الأسقف شوليكات** (مراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن العدالة والتضامن من حق أولئك الذين يعيشون في أقل البلدان نمواً. ويجب على المجتمع الدولي ضمان احترام كرامة كل فرد ومطالب العدالة في كافة المعاملات الاقتصادية؛ ويجب ألا يُسمح بالفوارق القائمة في الثروة بين البلدان بأن تتسع أكثر من ذلك. وينبغي إعطاء الأولوية لضمان توفير العمل لكل فرد. وكما أظهر الربيع العربي، فإن استمرار الظلم في الحصول على الفرص يقوض النسيج الاجتماعي لأي بلد. وبالمثل، فإن التفاوت في الفقر المدقع بين الأقاليم يزعزع الاستقرار العالمي تدريجياً.

٣٨ - وأضاف أن النتائج البشرية للاتجاهات الحالية نحو تحقيق مكاسب قصيرة الأجل يجب أن تقيَّم بعناية. كما أن تخفيض مستوى حماية حقوق العمال أو التخلي عن آليات توزيع الثروة من أجل تعزيز القدرة التنافسية الدولية لبلد ما يمكن أن يكون له تأثير ضار ومستمر على المجتمع. ويجب توجيه اهتمام متواصل إلى النموذج الإنمائي المتبع وإلى تأثيره البشري. وكما قال البابا بنديكت مؤخراً، فإن نقص الموارد المالية ليس السبب الرئيسي للتخلف، وإنما نقص الأخوّة والصداقة فيما بين الأفراد والشعوب على نطاق العالم. فبدون مثل هذه الأخوّة، سيظل من الصعب تحقيق التنمية البشرية الكاملة على نطاق أسرة الأمم.

٣٩ - **السيدة بارث** (منظمة العمل الدولية): قالت إنه بينما تعد لدى العولمة قدرة هائلة على تحقيق الخير، إلا أنه لا يزال يلزم عمل الكثير لتوفير الوظائف وإيجاد نمو حقيقي. ولم يعد في استطاعة الاقتصاد الدولي أن يسمح بسوق مالية مدفوعة بالربح بأن تطغي على الاحتياجات الإنمائية للاقتصاد الحقيقي.

٤٠ - ولهذا يجب التوسع في السياسات التي تستهدف الاستثمار الإنتاجي في مشاريع مستدامة توفر الوظائف وتجعلها محور التنمية، كما ينبغي مواصلة إعطاء الأولوية للسياسات والبرامج التي تحمي الفئات الأكثر تعرضاً. وينبغي صياغة سياسات من أجل عولمة أكثر أنصافاً وأكثر فاعلية تقوم على الحوار الاجتماعي. وتعد المشاركة الواسعة وملكية الأُطر الخاصة بالسياسات أساسية للتنمية المتكافئة والمستدامة. وأضافت أن لدى منظمة العمل الدولية ثروة من الخبرات، وتقف على استعداد دائماً لإقامة شراكات مع الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية في عهد جديد من النمو والتنمية والعدالة الاجتماعية.

٤١ - **السيد عساف** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): قال إن العولمة تعد بمثابة تحد رئيسي وفرصة بالنسبة للقرن الحادي والعشرين، فقد أدت إلى تكامل متزايد للأسواق العالمية يمكن أن تصبح بلا شك قوة هائلة للتنمية. وعلاوة على ذلك، فإن تخفيض الحواجز التجارية الدولية وتحسين بناء القدرات من أجل المشاركة في التجارة قد غيَّر مفهوم التنمية الصناعية. وبالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات الداخلية الصغيرة، فإن الاندماج الفعال في أسواق إقليمية عالمية يبشر بزيادة كبيرة في الطلب على سلعها المصنّعة. وفي هذا السياق، يتم الإنتاج الصناعي بشكل متزايد في إطار شبكات إنتاج عالمية.

٤٢ - غير أن العولمة الزائدة ترتبط بتحديات هائلة. فقد اعترف تقرير الأمين العام بأهمية تنويع الإنتاج والصادرات.

فالبلدان النامية التي تعتمد على نطاق ضيق من الصادرات تواجه صدمات تجارية أكبر من تلك البلدان التي تعتمد على الصادرات المصنّعة. ويجب على البلدان النامية تنويع وإنتاج المزيد من الصادرات المصنّعة.

٤٣ - وأضاف أن التحديات العالمية تؤكد الحاجة إلى التعاون الدولي في طائفة من الأمور. ومنظومة الأمم المتحدة تحتل مركزاً فريداً لتوفير منتدى عالمي للدول الأعضاء من أجل تعزيز التعاون الدولي. ولكن البلدان النامية بحاجة إلى الدعم. وتعد مخططات المعونة لصالح التجارة المطورة بصورة صحيحة مطلباً أساسياً. وستواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مطالبتها بأن تكون مثل هذه التحديات الإنمائية محور النقاش حول العولمة.

٤٤ - **السيد داللو** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إن تقرير التنمية البشرية عن عام ٢٠٠٤ اعترف لأول مرة في منظومة الأمم المتحدة بأهمية البُعد الثقافي للتنمية البشرية. فقد أعلن أن السياسات المتعددة الثقافات التي تدافع عن التنوع والحرية ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة قبل الديمقراطية والنمو المتكافئ. وأضاف أن قدرة العالم على مواصلة التقدم البشري وتحديد مسار مستقر وسط عدم اليقين المتزايد سيتوقف على الاستجابة لثلاثة تحديات أساسية ترتبط مباشرة بقضايا الثقافة: تخفيض مظاهر التفاوت، ومنع النزاعات، وحماية الكوكب. وقال إن نافذة الثقافة والتنمية التي أنشأها صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تعد ذات أهمية استراتيجية. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة على المستوى الوطني وساهم، ضمن جملة أمور، في إصدار تقرير وطني للسكان الأصليين في إكوادور. ويدعم البرنامج أيضاً مبادرات مختلفة تنطوي على مكوّنات رئيسية في مجال الثقافة والتنمية.

٤٥ - **السيدة شيخ** (البنك الدولي): قالت إن البنك الدولي يدعم الثقافة باعتبارها مكوّنا رئيسيا في نموذج التنمية. قد وُضعت الاعتبارات الثقافية في الحسبان، كما وُضعت أهداف إنمائية لعدد متزايد من المشاريع، وخاصة في مجالات التنمية الحضارية، والتنمية الاقتصادية المحلية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة للسياحة. وقد زاد الحجم الكلي لاستثمارات البنك في المشاريع الإنمائية ذات البُعد الثقافي زيادة كبيرة على مدى العشرين عاماً الماضية. وقد وقّع البنك مؤخراً مذكرة تفاهم مع اليونسكو لمواصلة التعاون في ميدان الثقافة والتنمية.

٤٦ - **السيد رحمان** (منظمة السياحة العالمية): رحب بتقرير المدير العام لليونسكو، الوارد في الوثيقة (A/66/187)، وأشار إلى أن السياحة المستدامة تعد أداة قوية للحفاظ على التنوع الثقافي وتعزيزه، ومساهماً رئيسياً في توفير فرص العمل في البلدان النامية والمتقدمة.

٤٧ - وقد ظهرت السياحة بوصفها واحدة من القطاعات الصناعية الأكثر دينامية والأسرع نمواً بالنسبة للبلدان على امتداد النطاق الإنمائي، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. فالسياحة الثقافية تمثل ٤٠ في المائة من عائدات السياحة في العالم. ومن المتوقع أن تواصل السياحة الدولية نموها ولكن بخطوات معتدلة أكثر مما كانت في العقد الماضي؛ ومن المتوقع أن يتجاوز عدد السياح مليارا في عام ٢٠١٢. وتؤكد مثل هذه التوقّعات أهمية تعزيز استدامة وإدماج الثقافة والتنمية في قطاع السياحة. وتقف منظمة السياحة العالمية دائماً على استعداد للتعاون بصورة كاملة إذا ما قررت الجمعية العامة عقد مؤتمر دولي بشأن الثقافة والتنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.